محمد بن مسعود الغَزْنـي
وجهوده في النحو

د. محمد حسن عواد

اســـــم الكتـــــاب: محمد بن مسعود الغَزْني وجهوده في النحو

اســـم المـــؤلـــــف: د. محمد حسن عواد

الترقيم الـــــدولي:ISBN:9789776689640

جميع حقوق الطبع وإعادة الطبع والنشر والتوزيع © محفوظة لدار المحرر الأدبي للنشر والتوزيع والترجمة المشهرة برقم ٢٤٨٢١ بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١. ومقرها جمهورية مصر العربية / محافظة الجيزة.

وأي اقتباس أو تقليد، أو إعادة طبع، أو نشر أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون موافقة قانونية مكتوبة من الناشر يعرض صاحبه للمساءلة القانونية، والآراء والمادة الواردة وحقوق الملكية الفكرية بالكتاب خاصة بالمؤلف فقط لا غير.

العنوان: جمهورية مصر العربية/ محافظة الجيزة/ مدينة السادس من أكتوبر/ ٣٣ التمويل العقاري.

هاتف: ٠٠٢٠٢٣٨٨٥٠٦٤٩/ موبايل ٠٠٢٠١٥٥٣٢٤٧٤٨٦

البريد الإلكتروني: tahreradbe@gmail.com

محمد بن مسعود الغَزْنـي
وجهوده في النحو

د. محمد حسن عواد

أَخباره:

محمد بن مسعود الغَزْني عَلَمٌ من أعلام العربية عَدت عوادي الزمان على أَخباره فلا نَعْرِف منها غير نزر يسير، وقد صَرَّح السيوطي في "بغية الوعاة"[١] بأنه لا يعرف شيئاً من أَحواله.

وعدت عوادي الزمان أَيضاً على الكتاب الوحيد الذي تركه، وهو كتاب "البديع في النحو" فلم تدع منه غير بقايا متناثرة ههنا وثَمَّ في بطون الكتب النحوية. وقد رأيتُ أن أُقيمَ لهذا العالم صورة منتزعة من بقايا كتابه، ومن مقولات النحاة فيه، وفاءً بحقِّه من جهة، ووفاء بحقّ العلم من جهةٍ أُخرى على النحو الذي سلكته مع عالم آخر هو محمد ضياء الدين بن العلج[٢]. والذي وقفت عليه من أَخبار عالمنا أنَّه أَبو عبيدالله محمد بن مسعود الغزني. كذا وَقَع في "ارتشاف الضَّرَب"[٣] وهو الموضع الوحيد الذي صَرَّح فيه أبو حَيَّان بكنية محمد بن مسعود. أَمَّا سائِرُ المواضع التي جَرَى فيها ذكر الغزني فقد ساقت الاسم مجرّداً من الكنية على النحو التالي: محمد بن مسعود الغزني[٤]. ووقع اسمه على هذا النحو في "مغني اللبيب"[٥] لابن هشام، و"طبقات النحاة واللغويين" لابن قاضي شهبة[٦]، و "همع الهوامع"[٧] و"بغية الوعاة"[٨] للسيوطي.

---

(١) بغية الوعاة، ٢٤٥/١

(٢) انظر: ابن العلج وكتابه البسيط العدد ٤٧ سنة ١٩٩٤م من مجلّة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الثامنة عشرة.

(٣) ارتشاف الضرب، ٣٣٢/٢

(٤) ارتشاف الضرب، ٧٦/٢، ١٢٥/٢، ٢٣٩/٢، ٢٦٦/٢، ٤٠٠/٢، ٥٤٥/٢، ٦١١/٢، ٢١١/٣، ٢٢١/٣.

(٥) مغني اللبيب، ١٨٩/١ وبهامشه حاشية محمد الأمير.

(٦) طبقات النحاة واللغويين، ٢٦٢/١.

وقال السيوطي: "هكذا سَمّاه أَبو حَيَّان"[٩]. ووقع الاسم كذلك في معجم المؤلفين[١٠]. ورأيتُ في أَحد هوامش كتاب "ارتشاف الضرب" للدكتور مصطفى النمّاس محقق الكتاب، وهو الهامش رقم "٣" الجزء الثاني ص١٣٠ كنية أُخرى للغزني وهي "أبو مسعود" ولا أدري علامَ اعتمد الدكتور النمّاس في هذه الكنية لأَنَّ المصادر التي بين يديَّ لا تشيرُ إلى هذه الكنية البتة، والمصدر الوحيد الذي جَرَى فيه ذكر كنية الغزني هو "ارتشاف الضرب" وفيه "أبو عبيدالله" وأغلب الظنِّ أَن ما أثبته الدكتور النمّاس سهو، وأحسبه أراد ابن مسعود.

والغَزْني نِسْبة إلى غَزْنة – بفتح الغين وسكون الزاي– كما صَرَّح بذلك ابن قَاضي شهبة[١١] ومحمد الأمير في حاشيته على المغني[١٢] ويعضدُ هذا قولُ أبي حَيَّان في كتابه "ارتشاف الضَّرَب" "من نحاة غَزْنة"[١٣]. وَغَزْنة مدينة كبيرة تتاخم مدينة كابل، كما نَصَّ الحميري في كتابه "الروض المعطار" تحت عربة[١٤]. وصَرَّح الدكتور إحسان عَبّاس أَنَّ عربة تصحيف لغزنة التي سيذكرها المؤلف في موضعٍ آخر[١٥]. وإلى هذه المدينة يُنْسَبُ السلطان الذائع الصيت محمود

=(٧) همع الهوامع، ٥٧/٢، ١٣٢/٢.
(٨) بغية الوعاة، ٢٤٥/١.
(٩) بغية الوعاة، ٢٤٥/١
(١٠) معجم المؤلفين، ٧١٤/٣
(١١) طبقات النحاة واللغويين، ٢٦٢/١.
(١٢) حاشية محمد الأمير على المغني، ١٨٩/١.
(١٣) ارتشاف الضرب، ٧٦/٢
(١٤) الروض المعطار، ٤١٠
(١٥) الروض المعطار، ٤١٠، ٤٢٨

الغزنوي[١٦]. ووقع في "همع الهوامع" في موضعٍ من المواضع التي جَرَى فيها ذكر الغزني "القرني"[١٧] وهو تحريف وتصحيف بلا ريب لأَنَّ هذا الموضع هو الموضع الوحيد الذي ساقه السيوطي في "همع الهوامع" وجَرَى فيه ذكر "القرني"، ولأني لم أَقف على ذكر "القرني" في مصدرٍ آخر يعضد ما ورد في هذا الموضع من "الهمع" ووقع في "كشف الظنون"[١٨] و "هدية العارفين"[١٩] و"همع الهوامع"[٢٠] الغزّي، وهو تحريفٌ أَيضاً، لأَنّه يباينُ قول الكثرة الكاثرة ممن ذكر الغزني[٢١]، ولأَنَّه يباينُ صريح قول أبي حَيَّان "من نحاة غَزْنة"[٢٢] وصريح قول ابن قاضي شهبة "نسبة إلى غَزْنة"[٢٣] وضبطه النسبة بقوله "بفتح العين المعجمة ثم زاي ساكنة ثم نون"[٢٤] وكذا ضبط النسبة محمد الأمير في حاشيته على "المغني"[٢٥].

---

(١٦) الروض المعطار، ٤٢٨

(١٧) همع الهوامع ٥٧/٢

(١٨) كشف الظنون، ٢٣٦/١

(١٩) هدية العارفين، ٦٤/٢

(٢٠) همع الهوامع، ١٢٤/٢

(٢١) انظر الارتشاف، ٧٦/٢، ١٢٥/٢، ٢٣٩/٢، ٢٦٦/٢، ٤٠٠/٢، ٥٤٥/٢، ٢١١/٣، ٢٢١/٣، والمغني، ١٨٩/١، وطبقات النحاة واللغويين، ٢٦٢/١.

(٢٢) الارتشاف، ٧٦/٢

(٢٣) طبقات النحاة واللغويين، ٢٦٢/١

(٢٤) طبقات النحاة واللغويين، ٢٦٢/١

(٢٥) حاشية محمد الأمير على المغني، ١٨٩/١

وسَمَّى ابنُ هشام الغَزْني في كتابه "المغني" ابن الزكي[٢٦] ، وفي رواية السيوطي: ابن الذكي[٢٧]، وكانت وفاة الغزني سنة ٤٢١هـ كما ذكر حاجي خليفة في "كشف الظنون"[٢٨].

ووقعت في كتاب "ارتشاف الضَّرَب" على نَصّ يقول: "وتابعَ الزمخشريَّ صاحب البديع وابن هشام"[٢٩] ومقتضى النصّ أَنَّ الغزني لاحق للزمخشري. فاذا صَحَّ هذا بُسطت ظِلالٌ من الشك على سنة وفاة الغزني التي ساقها صاحبُ كشف الظنون. وإذا لم يصحّ كان ضبط لفظ الزمخشري الجاري في "الارتشاف" خطأ. والصواب أَن يقال: تابعَ الزمخشريُّ صاحبَ البديع وابنُ هشام. بيان ذلك أَن الزمخشري توفي سنة ٥٣٨هـ[٣٠] فهو لاحق للغزني المتوفى سنة ٤٢١هـ كما تقدم عن كشف الظنون وكذا ابن هشام فانه لاحق للغزني أَيضاً لأن وفاته سنة ٦٤٦هـ[٣١] ويذكر أنّ ابن هشام الذي ورد ذكره في النص هو ابن هشام الخضراوي وليس ابن هشام صاحب المغني.

---

(٢٦) المغني، ١٢٨/٢، وكشف الظنون، ٢٣٦/١

(٢٧) بغية الوعاة، ٢٤٥/١

(٢٨) كشف الظنون، ٢٣٦/١

(٢٩) الارتشاف، ٣١٥/٢

(٣٠) انظر بغية الوعاة، ٢٨٠/٢

(٣١) انظر بغية الوعاة، ٢٦٨/١

نسبة كتاب البديع:

نسبة كتاب "البديع" إلى مؤلفه محمد بن مسعود الغَزْني ثابتة لا يتطرق إليها الشك، لأَنّ الذين ترجموا له وساقوا يسيراً من أَحواله وأخباره ربطوا بينه وبين كتابه كما في "بغية الوعاة"[٣٢] وكشف الظنون[٣٣]، وهدية العارفين[٣٤]، ومعجم المؤلفين[٣٥]. يضاف إلى هذا اقتران الغزني بكتابه في بطون الكتب النحوية التي ساقت شيئاً من مسائل الكتاب. من ذلك قولُ أبي حَيَّان "وقال محمد بن مسعود الغزني في كتابه البديع"[٣٦] و "خلافاً لمحمد بن مسعود الغَزْني من نحاة غَزْنة فانَّه ذكر في كتابه البديع"[٣٧] و "في البديع تصنيف محمد بن مسعود الغزني"[٣٨] و "في البديع لمحمد بن مسعود الغزني"[٣٩] و "هو اختيار ابن سليمان السعدي ومحمد بن مسعود الغزني في كتابه البديع"[٤٠] و "زعم أَبو عبيدالله محمد بن مسعود الغزني في كتابه البديع"[٤١]. ومن ذلك قول ابن هشام في "المغني" "قول محمد بن مسعود الزكي في كتابه البديع"[٤٢]. ومن ذلك قول السيوطي "وقد خَرَّجه

---

(٣٢) بغية الوعاة، ٢٤٥/١

(٣٣) كشف الظنون، ٢٣٦/١

(٣٤) هدية العارفين، ٦٤/٢

(٣٥) معجم المؤلفين، ٧١٤/٣

(٣٦) الارتشاف، ٢٣٩/٢، ٥٤٥/٢

(٣٧) الارتشاف، ٧٦/٢

(٣٨) الارتشاف، ٢١١/٣

(٣٩) الارتشاف، ١٢٥/٢، ٢٦٦/٢، ٤٠٠/٢، ٢٢١/٣

(٤٠) الارتشاف، ٦١١/٢

(٤١) الارتشاف، ٣٣٢/٢ – ٣٣٣

(٤٢) المغني، ١٢٨/٢

على ذلك ابن الحاجب ومحمد بن مسعود الغزني[٤٣] في كتابه البديع"[٤٤]، وقوله "أَم وأَنكرها أبو عبيدة معمر بن المثنى وتبعه محمد بن مسعود الغزني صاحب[٤٥] البديع فقال: ليست بحرف عطف"[٤٦] وتجري المادة المنقولة عن كتاب البديع المتناثرة في بطون الكتب النحوية منسوبة إلى كتاب البديع مقترناً بصاحبه كما تقدم، أو تجري منسوبة إلى صاحب البديع من غير تصريح باسم صاحب البديع من مثل "قال صاحبُ البديع"[٤٧] أو "حكاه في البديع"[٤٨] أو "حكى في البديع"[٤٩] ومعلومٌ أَن صاحبَ البديع والحاكي في البديع هو محمد بن مسعود الغَزْني، لأَنَّا لا نَعْلَمُ كتاباً في النحو سَمَّاه صاحبه "البديع في النحو" غير هذا الكتاب وغير كتاب "البديع في النحو" لأبي السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري المتوفى سنة ٦٠٦هـ كما في كشف الظنون[٥٠] ولم أَقف على كتاب البديع لأبي السعادات، وما أَحسبه المراد حين يقال "كما في البديع"[٥١] و

---

(٤٣) وقع في الهمع، القرني، وهو تحريف أشرنا إليه.

(٤٤) همع الهوامع، ٥٧/٢

(٤٥) وقع في همع الهوامع، الغَزّي ابن صاحب البديع، وهو تحريف

(٤٦) همع الهوامع، ١٣٢/٢

(٤٧) الارتشاف، ٣٧٢/١، ١٦٦/٢، ٣١٥/٢، وهمع الهوامع، ١٨/١، ٦١/١، ٩٥/١، ١٠٨/١، ١١٦/١، ١٢٠/٢، ١٢٤/٢، ٢٠٣/٢، والأشباه والنظائر، ٦٧/٤.

(٤٨) همع الهوامع، ٤٢/١

(٤٩) همع الهوامع، ٢٣٥/١

(٥٠) كشف الظنون، ٢٣٦/١

(٥١) همع الهوامع، ٦٤/١

"في البديع"[٥٢] و "قال في البديع"[٥٣]، وإنما المراد بديع محمد بن مسعود الغزني للأسباب الآتية:

١- ذكر أبو حَيَّان في كتابه "ارتشاف الضَّرَب" الغزني وكتابه في ثمانية وثلاثين موضعاً منها تسعة مواضع جَرَى فيها ذكر الكتاب مقترناً بصاحبه مما يدلُّ على أَن سائر المواضع التي جَرَى فيها ذكر البديع غفلاً من اسم صاحبه إنما أريد بها بديع الغزني لا بديع أبي السعادات الجزري.

٢- نَصَّ السيوطي في "بغية الوعاة" على أنَّ أبا حيان "أَكثر من النقل عنه"[٥٤] يعني الغزني، وهذا دليلٌ ثان يعضد ما قلناه من أَن جميع المواضع التي جَرَى فيها ذكر البديع عند أبي حيان إنما يراد بها بديع الغزني لا بديع غيره.

٣- يبدو أَنَّ المألوف في كتاب النحو إذا أَطلقت البديع فعلى نية بديع الغزني لذيوعه وانتشاره في ذلك الزمان. من ذلك ما فعله ابن هشام في "المغني" حين ذكر البديع مرتين[٥٥] مرّة ورد فيها مقترناً باسم صاحبه ومرّة بذكر صاحبه دون ذكر الكتاب، ولكن يفهم ضمناً أَنه أراد البديع، لأن الغزني لم يترك غير هذا الكتاب. وكما فَعَل ابنُ هشام فَعَل السيوطي فقد ساق عن البديع في كتابه " همع الهوامع" ستة عشر موضعاً منها موضعان اقترن فيهما الكتاب باسم صاحبه[٥٦] مما يعضد القول بأنَّ البديع المراد هو بديع الغزني ليس غير.

---

(٥٢) الارتشـــــاف، ٨٧/١، ١٣٠/٢، ١٩٢/٢، ٢٠٣/٢، ٢٠٦/٢، ٢٤٥/٢، ٢٨٦/٢، ٣١٦/٢، ٣٢٥/٢، ٣٢٥/٢، ٣٦٧/٢، ٥٢٧/٢، ٦٢٧/٢، ٦٤٦/٢، ٥٤/٣، ١٣٢/٣، ٢٢٧/٣

(٥٣) الارتشاف، ١٧٨/٢، ٣٠٠/٢، ٣٨١/٢

(٥٤) بغية الوعاة، ٢٤٥/١

(٥٥) المغني، ١٢٨/٢، ١٨٩/١

(٥٦) همع الهوامع، ٥٧/٢، ١٣٢/٢

٤- تتردد في كتب النحاة آراء توصف بالغرابة، منسوبه إلى كتاب البديع تتفق مع الوصف العام لآراء محمد بن مسعود الغزني. قال ابنُ هشام "قول محمد بن مسعود الزكي في كتابه البديع، وهو كتابٌ خالف فيه أَقوال النحويين في أُمورٍ كثيرة"[٥٧] وقال أَبو حَيَّان في وصف بعض المسائل المنسوبة إلى كتاب البديع "وهذا القول الثاني غريبٌ جدّاً لم أَقف عليه إلاّ في هذا الكتاب"[٥٨] وقال السيوطي "وحكى في البديع عن بعضهم أَنّ لا في لا سيما زائدة. قال أبو حيان: وهو غريب"[٥٩] وهذا كلُّه يقضي بأَنَّ كلَّ ما نسب إلى البديع من غير تصريح بذكر صاحبه إنما يراد به بديع الغزني لا بديع ابن الأثير الجزري.

٥- ويعضدُ ما سبق أَن ثمة مادة نحوية نسبت في "همع الهوامع" إلى صاحب البديع في حين يسوق أبو حيان المادة ذاتها منسوبة إلى محمد بن مسعود الغزني مما يقضي بأن صاحب البديع هو محمد بن مسعود الغزني وليس غيره. قال السيوطي:" وقد اختلف في كان الشأنية فالجمهور على أنها من أَقسام الناقصة. وذهب صاحبُ البديع إلى أنها من أَقسام التامة"[٦٠]، وقال أَبو حَيَّان: "كان... وتكون ناقصة ومنها التي يضمر فيها الشأن خلافاً لأَبي القاسم بن الأبرش فانّه زعم أنّها قسمٌ برأسها وخلافاً لمحمد بن مسعود الغزني من نحاة غَزْنة فانَّه ذكر في كتابه البديع أنها من قسم التامة وليست ناقصة"[٦١].

---

(٥٧) المغني، ١٢٨/٢

(٥٨) همع الهوامع/ ٤٢/١

(٥٩) همع الهوامع، ٢٣٥/١

(٦٠) همع الهوامع، ١١٦/١

(٦١) الارتشاف، ٧٦/٢

قد يقال إنَّ ثمة كتباً أُخرى تحملُ اسم "البديع" من مثل "البديع" لابن المعتز، و "البديع في نقد الشعر" لأسامة بن منقذ، و "بديع القرآن" لابن الإصبع المصري. والجواب أَنَّ هذه كتب نقد وبلاغة تَحَدَّث عنها غير واحدٍ من الباحثين منهم الدكتور محمد زغلول سلام في كتابه "تاريخ النقد العربي"[٦٢].

قيمة كتاب البديع وصفته

تشهد البقايا المبثوثة في بطون الكتب النحوية بالقدم الراسخة لمؤلف الكتاب وسعة إحاطته، ويبدو هذا من تعويل كبار علماء العربية عليه فقد ذكره أَبو حيان في ثمانية وثلاثين موضعاً من كتابه الارتشاف، وذكره السيوطي في كتابه "همع الهوامع" في ستة عشر موضعاً وذكره في الأشباه والنظائر في موضوعٍ واحد، وذكره ابن هشام الأنصاري في "المغني في موضعين" وصرَّح السيوطي في "بغية الوعاة" بأَنَّ أبا حَيَّان "قد أكثر من النقل عنه". وحين يذكر أبو حيان يذكر عَلَمٌ من أعلام العربية يُعْتَدُّ بعلمه ويوثق برأيه ويرجع إليه في عويص المسائل ومقفلات العربية وحسبي ما ساقه السبكي في وصف أبي حَيّان قال: "شَيْخُ النُّحاة العَلَمُ الفَرْد، والبحر الذي لم يعرف الجَزْر بل المدّ، سيبويه الزمان، والمبرِّد إذا حمي الوطيس بتشاجر الأقران، وإمام النحو الذي لقاصده منه ما يشاء، ولسان العرب الذي لكلِّ سمع لديه الإصغاء، كعبة علمٍ تُحَجّ ولا تَحُج وَيُقْصَدُ من كلِّ فج تَضْرِبُ إليه الإبل آباطها، وتَفِدُ عليه كل طائفةٍ سَفَراً لا يعرفُ إلاّ نمارقُ البيد بساطها"[٦٣].

فإذا كان هذا هو حال أبي حيان من السمو والرفعة وعلوم المنزلة، فَلَنا أَن ندرك مكانة الغزني حين يكثر من النقل عنه رجل كأبي حيان. وصرَّح ابن هشام في المغني بأَنَّ الغزني "خالف -في كتابه- أَقوال النحويين في أُمورٍ كثيرة"[٦٤] وهذه

---

(٦٢) انظر تاريخ النقد العربي للدكتور محمد زغلول سلاّم، ١٣١/١، ٣٢٠/٢، ٣٤٢/٢.

(٦٣) طبقات الشافعية الكبرى، ٢٧٦/٩

(٦٤) المغني، ١٢٨/٢

المخالفة لا تتأتى إلاّ لمن أَحاط بمسائل العربية إحاطة عميقة، وملك أسباب الاجتهاد والقدرة على النظر والتفتيش وطول التأمل في بطون الكتب النحوية. ويعضد ما نقوله ان الغزني ارتبط اسمه مع كبار علماء العربية الذين ذاع صيتهم وانتشر عبر القرون من مثل الزمخشري، وابن الحاجب وابن مالك. قال أَبو حيان "قال صاحبُ البديع وابن مالك: أهل الحجاز يظهرون خبر لا... وبنو تميم لا يثبتونه"[٦٥] وقال أبو حيان أَيضاً "وتابع الزمخشريُّ صاحب البديع وابن هشام"[٦٦] وقال السيوطي: "خَرَّجه على ذلك ابن الحاجب ومحمد بن مسعود الغزني"[٦٧]. ويبدو أَنَّ شخصية الغزني في كتابه البديع شخصية قوية مدركة تأخذ وتدع وتستصفي وتبسط من الآراء ما تراه مناسباً من غير تقيّد بمذهب مُعَيّن يدلُّ على ذلك ما أَطلق هو من أحكام وما أُطلقت بحقه من أَحكام. ومن ذلك قوله "في أو كلامٌ مستغرب ومذهب عجيب"[٦٨] ومن ذلك قول أبي حيان "وزعم أبو عبيدالله محمد بن مسعود الغزني في كتابه البديع أَنَّ دون من أدوات الاستثناء"[٦٩] وقول أبي حيان أَيضاً "وهذا القول الثاني غريب جدّاً لم أَقف عليه إلاّ في هذا الكتاب"[٧٠] وقوله "وحكى في البديع عن بعضهم أنّ لا في لا سيما زائدة. وقال أبو حيان: وهو غريب"[٧١] ومن ذلك قول ابن هشام في كتاب البديع "خالف فيه أَقوال النحويين في أُمورٍ كثيرة"[٧٢]. ويظهرُ لي أَنّ كتاب البديع كتابٌ جامع لأبواب النحو نحا فيه

---

(٦٥) الارتشاف، ١٦٦/٢

(٦٦) الارتشاف، ٣١٥/٢ وقع فيه "الزمخشريّ، ولعلّ الصواب ما أَثبتناه لأن الغزني توفي سنة ٤٢١ كما في كشف الظنون، وتوفي الزمخشري سنة ٥٣٨ كما في بغية الوعاة ٢٨٠/٢

(٦٧) همع الهوامع، ٥٧/٢

(٦٨) الارتشاف، ٤١٧/٢، وانظر ردّه على من زعم انجرار محل إذا في الارتشاف، ٢٣٩/٢.

(٦٩) الارتشاف، ٣٣٢/٢-٣٣٣

(٧٠) همع الهوامع، ٤٢/١

(٧١) همع الهوامع، ٢٣٥/١

(٧٢) المغني، ١٢٨/٢

مؤلفه منحىً استقصائياً استعراضياً يُعْنى بالتعليل والخلاف النحوي. ودونك طائفة من الأمثلة على تعليله: قال في تعليل اقتضاء عسى الاسم والخبر: "ولما أفرط في كثرة استعماله أَخرجته من الفعلية إلى الحرفية حتى صار مثل لَعَلَّ في اقتضاء الاسم والخبر كقولهم: عساه يخرج وعساهما خارجان، وعساه خارجون، وعساك، وعساكما، وعساكم، أي لعلَّه يخرج. ومن قال: عسى أنت قائم، وعسى أنتم تذهبون، يريد جعله عسى أيضاً بمعنى لعلَّ لكنه لم يعملها فيهن"(٧٣) ويقول أَيضاً: "وإنَّما جاز حذف الفعل في "جئتُ ولَمَّا" لأنّ لما يقوم بنفسه لأنَّه مركب من لم وما"(٧٤). ويردُّ على من زعم انجرار محلّ إذا بتعليله التالي قال: "ومن زعم أَنَّ محلَّ إذا جر فزعمه باطل، لأَنَّ إذا ظرفٌ محض لا ينجرُّ البتة، ولزوم دخوله على إذا مع امتناعه من دخوله على إذ، دليلٌ قاطع على أَنَّ الزمان الواقع بعده لا يكون إلاَّ مستقبلاً"(٧٥).

ويُعَلِّل بكثرة الاستعمال. ومن ذلك قوله "من أَسباب الإمالة كثرة الاستعمال كإمالة الحجَّاج والعجَّاج اسم الراجز مرفوعاً ومنصوباً"(٧٦). وقال أَبو حيان: "كثرة الاستعمال من الأسباب الشاذة التي أُميلت الألف لأجلها"(٧٧). وَيُعَلِّل إعراب الفعل المضارع بصلاحيته "للأزمنة المختلفة من الحال والاستقبال والماضي نحو: يضرب الآن ولن يضرب غداً ولم يضرب أَمس، كما أَنَّ الاسم يصلح للمعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية والإضافة"(٧٨). وَيُعَلِّل بالفصل قائلاً "لا يجوز الجمع بين آلتين من آلات الاستثناء. فلو قلت: قام القوم إلاَّ فلا زيداً لم يجز، وقد

(٧٣) الارتشاف، ١٢٥/٢
(٧٤) الارتشاف، ٥٤٥/٢
(٧٥) الارتشاف، ٢٣٩/٢
(٧٦) همع الهوامع، ٢٠٣/٢
(٧٧) همع الهوامع، ٢٠٣/٢
(٧٨) همع الهوامع، ١٨/١

أَجازوا ما خلا زيداً للفصل"[٧٩]. ويقيس الغزني حالة على حالة فيقول: "المضاف إليه المحذوف من قولهم: لدن غدوة من غير ذكر جرى كقولك: لي مِثْلُه رجلاً لأَنَّ تقديره لدنها غدوة، ولذلك انتصب غدوة على التمييز كما انتصب رجلاً عليه"[٨٠] ومن تعليله قوله "إذا قلت: ضربت زيداً ضرباً شديداً ضربتين كان "ضربتين" بدلاً من الأوَّل ولا يكونان مصدرين، لأنَّ الفعل الواحد لا ينصب مصدرين"[٨١]. ويقول في هلم لكم: "جاز أَن تكون بمنزلة لام ذلك، وأن تكون لام جرّ دخلت على الاسم ويتبين ذلك بالتوكيد. فإذا قلت: هلمَّ لك ونفسك –بالجرّ– فالكاف اسم واللام حرف جر، وإن رفعت فالكاف حرف خطاب واللام عماد كما في ذلك، والرفع أولى بدليل أَنَّ المعطوف لا يكون إلاَّ مرفوعاً مع إبراز الضمير نحو: هلم لكم أنتم وزيد"[٨٢] ويحملُ الغزني النظير على النظير كما في قوله "أَفضل القوم وأَفضل من القوم أُعطيا بعض أَحكام التعجب لأن معناهما المبالغة، والشيء يحملُ على نظيره"[٨٣].

وَيُعْنى الغزني في كتابه "البديع في النحو" بالخلاف النحوي. ومن ذلك قوله "لا يجوز الجمع بين آلتين من آلات الاستثناء. فلو قلت: قام القوم إلاَّ خلا زيداً لم يجز، وقد أجازوا ما خلا زيداً للفصل، وأَجاز الأخفش إلاّ حاشا زيدٍ بالجر"[٨٤]

---

(٧٩) الارتشاف، ٣٢٠/٢

(٨٠) الارتشاف، ٢٦٦/٢

(٨١) الارتشاف، ٢٠٦/٢

(٨٢) الارتشاف، ٢١١/٣

(٨٣) الارتشاف ٢٢٧/٣

(٨٤) الارتشاف، ٣٢٠/٢

ويقول في موضعٍ ثان "جلستُ والسارية. الأَخفش لا يجيزه. قال: ولا أقول: ضحكت وطلوع الشمس، حيث لا يصحُّ فيه العطف لأنَّ الطلوع لا يكون منه ضحك، وأَجاز جاء البرد والطيالة"(٨٥).

ويقول في موضعٍ ثالث: "أَهل الحجاز يظهرون خبر لا فيقولون: لا رجل أفضل منك ويحذفونه كثيراً فيقولون: لا أهل ولا مال ولا بأس، أي لك وعليك، وبنو تميم لا يثبتونه"(٨٦) ويقول في موضعٍ رابع "ذهب بعضهم إلى أَنَّ الفعل الماضي لا يقع خبراً للعلَّ. فلا تقول: لعلَّ زيداً قام أبوه. والمذهب جوازه. ومنه قولهم: أُريد أَن أَمضي إلى فلان لعلَّه خلا بنفسه. وتقول في الخبر يرد عليك: لعلّي سمعت هذا. وحكى الأَخفش: لعلَّ زيداً سوف يقوم، ولم يجز ليت زيداً سوف يقوم"(٨٧)

ويقول في موضعٍ خامس: "أَجاز قومٌ ما قام إلاَّ زيداً، وإذا انتصب ما بعد إلاّ على الاستثناء فالخلاف في الناصب"(٨٨).

وإلى جانب عناية الغزنيِ بالتعليل والخلاف النحوي يشيع في بقايا كتابه آراء نحوية منها ما تَفَرَّد به ومنها ما وقع عليه اختياره، ومنها ما كان نقلاً عن النحاة من غير ترجيح. ورأيتُ أن أَسوق كلَّ قسمٍ من هذه الأقسام على حدة.

آراؤه:

١- ذهب الغزنيِ إلى أَنَّ أَنْ والذي يتقارضان فتقع الذي مصدرية وتقع أَنْ بمعنى الذي(٨٩). وعَلّق ابنُ هشام على ذلك بقوله "فأمَّا وقوع الذي مصدرية فقال به

(٨٥) الارتشاف، ٢٨٦/٢
(٨٦) الارتشاف، ١٦٦/٢
(٨٧) الارتشاف، ١٣٠/٢
(٨٨) الارتشاف، ٣٠٠/٢

يونس والفَرّاء والفارسي، وارتضاه ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه "ذلك الذي يُبَشِّر الله عباده"[٩٠] "وخضتم كالذي خاضوا"[٩١]. وأمَّا عكسه فلم أعرف له قائلاً"[٩٢]

٢- قَدَّم الغزني الجملة الفعلية على الاسمية، لأنَّ الوصف بالفعلية أقوى من الوصف بالاسمية[٩٣].

٣- أجاز تقديم النعت على منعوته من مثل: قام زيدٌ العاقلان وعمرو[٩٤]

٤- أجاز يا أيها المرأة[٩٥]

٥- عَدّ الغزني كان الشأنية من أَقسام كان التامة خلافاً للجمهور الذي ذهب إلى أنها من أقسام الناقصة، وخلافاً لأبي القاسم الأبرش الذي ذهب إلى أنّها قسمٌ برأسها[٩٦].

٦- ذهب الغزني إلى أنّ دون من أدوات الاستثناء[٩٧]

٧- يرى الغزني أَنَّ العدد وإن كان مقداراً ليس له آلة يعرف بها.[٩٨]

=(٨٩) المغني، ١٢٨/٢

(٩٠) الشورى، ٢٣

(٩١) التوبة، ٦٩

(٩٢) المغني، ١٢٨/٢

(٩٣) همع الهوامع، ١٢٠/٢

(٩٤) همع الهوامع، ١٢٠/٢

(٩٥) همع الهوامع، ١٧٥/١

(٩٦) الارتشاف، ٧٦/٢، وهمع الهوامع، ١١٦/١

(٩٧) الارتشاف، ٣٣٢/٢

(٩٨) الارتشاف، ٣٨١/٢

٨- صرَّح الغزني بأنَّ الجملة قد تُبْدَلُ من الجملة إذا اتفقا في المعنى. وقال: وما استدلوا به لا تقوم به حجّة[٩٩]. وقال أبو حيان: وفي النهاية تبدل الجملة من الجملة.[١٠٠]

٩- يقول الغزني: إذا قلت: ضَرَبْت زيداً ضرباً شديداً ضربتين كان "ضربتين": بدلاً من الأوَّل، ولا يكونان مصدرين، لأنَّ الفعل الواحد لا ينصب مصدرين"[١٠١]

مختاراته:

١- ذهب الغزني إلى أَنَّ الفعل المضارع أُعرب لأنَّه صالح للأزمنة المختلفة من الحال والاستقبال والماضي نحو: يضربُ الآن ولن يضربَ غداً ولم يضربْ أمس، كما أنَّ الاسم يصلح للمعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية والإضافة [١٠٢].

٢- يتعيّن في أَخوات كان الفصل في الضمير من مثل ليس إياي وإياك [١٠٣].

٣- إذا قلت: هذا حلوٌ حامض فإنَّ "الضمير يعود على المبتدأ من معنى الكلام كأنك قلت: هذا مز، لأنَّه يجوز خلو الخبرين من الضمير لئلا تنتقض قاعدة المشتق ولا انفراد أحدهما به، لأنه ليس أولى من الآخر، ولا أن يكون فيهما ضمير واحد، لأنَّ عاملين لا يعملان في معمولٍ واحد، ولا أن

---

(٩٩) الارتشاف، ٦٢٧/٢

(١٠٠) الارتشاف، ٦٢٧/٢

(١٠١) الارتشاف، ٢٠٦/٢

(١٠٢) همع الهوامع، ١٨/١

(١٠٣) همع الهوامع، ٦٤/١

يكون فيهما ضميران، لأنه يصير التقدير: كلّه حلو وكلّه حامض. وليس هذا الغرض منه"[١٠٤]

٤- ذهب الغزني إلى أَنَّ لَمَّا قد يحذف فعله من مثل: جئت ولَمَّا أي ولَمَّا تجئ. قال الله تعالى "وإن كلا لَمّا"[١٠٥] أي لَمّا يوفوا ثم استأنف فقال: لَيُوَفِّيَنَّهم، فحذف يوفوا لدلالة ما قبله عليه، لأن قبله "وإنهم لفي شك"[١٠٦] وإنما جاز حذف فعله لأنَّه يقوم بنفسه بسبب أنه مركب من لم وما[١٠٧]. وذهب هذا المذهب ابن الحاجب أيضاً[١٠٨]

٥- اختلف في تعريف أجمع وأخواته. فذهب الغزني وغيره إلى أنها معارف بالعلمية لأنها أعلام للتوكيد علقت على معنى الإحاطة بما يتبعه كأسامة ونحوه من أعلام الأجناس. واختار هذا ابنُ الحاجب وابن السعدي وصححه أبو حَيَّان[١٠٩].

٦- تابع الغزني أَبا عبيدة معمر بن المثنى في إنكار أم من حروف العطف وقال: ليست بحرف عطف بل بمعنى همزة الاستفهام، ولهذا يقع بعدها جملة يستفهم عنها كما يقع بعد الهمزة[١١٠].

---

(١٠٤) همع الهوامع، ٩٥/١

(١٠٥) هود، ١١١

(١٠٦) هود، ١١٠

(١٠٧) الارتشاف، ٥٤٥/٢، وهمع الهوامع، ٥٧/٢

(١٠٨) الارتشاف، ٥٤٥/٢، وهمع الهوامع، ٥٧/٢

(١٠٩) همع الهوامع، ١٢٤/٢

(١١٠) همع الهوامع، ١٣٢/٢، والارتشاف، ٦١١/٢

٧- عَدَّ الغزني وغيره من أسباب الإمالة كثرة الاستعمال كإمالة الأعلام نحو الحجّاج والعجّاج. ويرى أبو حيان أَنّ كثرة الاستعمال من الأسباب الشاذة التي أميلت الألف لأجلها[١١١].

٨- ذهب الغزني وخطاب إلى أنه إذا قيل: إنَّ زيداً لقد قام فهو جواب لقسم مقدّر[١١٢].

٩- ذهب الغزني إلى أنّ اعلوَّط للتقحم على الشيء والدخول فيه[١١٣]

١٠- عسى كَلَعَلَّ في اقتضاء الاسم والخبر، لأنّه لما أفرط في كثرة استعماله خرج من الفعلية إلى الحرفية[١١٤]

١١- أجاز الغزني وقوعَ الفعل الماضي خبراً للعلَّ خلافاً لبعضهم[١١٥]

١٢- لا تقع لا بعد كلامٍ منفي إلاّ إذا كانت بمعنى غير نحو قوله -تعالى- "غير المغضوب عليهم ولا الضالين"[١١٦]

١٣- أجاز الغزني: زيدٌ غير قائم ولا قاعد، ولم يجز ذلك في الأعلام فلا يقال: رأيتُ غير زيدٍ ولا عمرو، ولا بعد لن ولم. فلا يقال: لن يقوم زيد ولا يقعد، ولم يقم زيد ولا يقعد[١١٧].

---

(١١١) همع الهوامع، ٢٠٣/٢

(١١٢) مغني اللبيب، ١٨٩/١

(١١٣) ارتشاف الضرب، ٨٧/١

(١١٤) ارتشاف الضرب، ١٢٥/٢

(١١٥) ارتشاف الضرب، ١٣٠/٢

(١١٦) الفاتحة، ٧، وانظر الارتشاف، ١٧٨/٢

(١١٧) الارتشاف، ١٧٨/٢

١٤- أجاز الغزني الحملَ على الموضع في مثل: مُرّ بزيدٍ وعمروٌ حيث رفع عمرو حملاً على موضع زيد خلافاً للجمهور. ووافقه صاحب النهاية. [١١٨]

١٥- ذهب الغزني إلى أَنَّ محلّ إذا لا ينجرُّ البتة لأنَّه ظرف[١١٩]

١٦- المضاف إليه المحذوف من قولهم: لدن غدوة من غير ذكر جَرَى كقولك: لي مِثْلُه رجلاً، لأنَّ تقديره لدنها غدوة، ولذلك انتصب غدوة على التمييز كما انتصب رجلاً عليه[١٢٠]

١٧- يرى الغزني أنهم أوقعوا الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم: أَقسمت عليك بالله إلاّ فعلت، ونشدتك بالله إلاّ أَجبت[١٢١]

١٨- لم يجز الغزني لأن يضيع في قوله -تعالى- "وما كان الله ليضيع إيمانكم"[١٢٢] إلاّ بشرط أَن يظهر خبر كان فتقول: ما كان الله مريداً لأن يضيع إيمانكم[١٢٣]

١٩- ذهب الغزني إلى أَنَّ في أو كلاماً مستغرباً ومذهباً عجيباً قال: لألزمنك أو تقضيني حقي. التقدير: لألزمنك إلزامك أو تقضيني، نصب إلزامك على الإغراء وعطف عليه أو تقضيني، أي أو أن تقضيني فأو للتخيير ثم حذف إلزامك لدلالة لألزمنك وأضمر أن. والكلام جملتان في الحقيقة، إحداهما: لألزمنك، والثانية إلزامك أو قضاء حقي[١٢٤].

---

(١١٨) الارتشاف، ١٩٢/٢
(١١٩) الارتشاف، ٢٣٩/٢
(١٢٠) الارتشاف، ٢٦٦/٢
(١٢١) الارتشاف، ٣١٦/٢
(١٢٢) البقرة، ١٤٣
(١٢٣) الارتشاف، ٤٠٠/٢
(١٢٤) الارتشاف، ٤١٧/٢

٢٠- تضاف لدن إلى المفرد. ومن زعم أنها تضاف إلى الجملة، فإنما استدلَّ بقول الشاعر:

وإن لكيزاً لم يكن ربّ علّة لدن صَرَخت حجابهم فتفرقوا[١٢٥]

٢١- تقع جَعَل بمعنى ظن كقولهم: اجعل الأسد ثعلباً واهجم عليه.[١٢٦]

٢٢- إن لم يكن في المعطوف ألف ولام فحكمه حكم ما لو ابتدأت به تقول: يا زيدُ وعمرو، ويا عبدالله وزيد[١٢٧]

٢٣- أجاز الغزني في "هلمَّ لكم" أن تكون بمنزلة لام ذلك وأن تكون لام جر دخلت على الاسم[١٢٨].

٢٤- إذا كانت الإضافة حقيقية عرفت وصارت صفة كالتي فيها اللام وتثنى وتجمع وتؤنث، وإن كانت غير حقيقية لم تعرف وتكون صفة كالمعرّاة عن اللام ولا تثنى ولا تجمع[١٢٩].

٢٥- أفضل القوم وأفضل من القوم أعطيا بعض أحكام التعجب، لأنَّ معناهما المبالغة، والشيء يحمل على نظيره[١٣٠]

نقوله:

١- الأجود إذا ثني القوم أو جُمع وقُدِّر تنكيره أن يُحَلّى بالألف واللام عوضاً عما سلب من تعريف العلمية. وحكى الغزني أنَّ منهم من لا يدخلها عليه

---

(١٢٥) الارتشاف، ٥٢٧/٢
(١٢٦) الارتشاف، ٦١/٣
(١٢٧) الارتشاف، ١٣٢/٣
(١٢٨) الارتشاف، ٢١١/٣
(١٢٩) الارتشاف، ٢٢١/٣
(١٣٠) الارتشاف، ٢٢٧/٣

ويبقيه على حاله فيقول: زيدان وزيدون[١٣١] قال أبو حيان: وهذا القول غريبٌ جدّاً لم أقف عليه إلاّ في هذا الكتاب[١٣٢]. يريد كتاب البديع.

٢- اللواحق في الضمائر مثل إياك إياكما إياكم... حروف تبين الحال كاللاحقة في أنت أنتما أنتم... هذا مذهب سيبويه والفارسي. وعزاه الغزني إلى الأخفش[١٣٣].

٣- نقل الغزني عن الأكثرين عدم جواز الفصل بين الخبرين في مثل: زيد أيسر أعسر، أي أضبط، وهو الذي يعملُ بكلتا يديه. ونقل أيضاً عدم جواز تقديمهما على المبتدأ ولا تقديم أحدهما وتأخير الآخر. وأجازه بعضهم[١٣٤].

٤- نقل الغَزْني عن المبرِّد عدم إجازته ترخيم النكرة العامة نحو شجرة ونخلة، وإنما يرخم ما كان مقصوداً، وهو خلاف ما حكاه غيره. [١٣٥]

٥- حكى الغزني عن بعضهم أن لا في سيما زائدة. وقال أبو حيان: وهو غريب[١٣٦]

٦- نقل الغزني أنَّ اسم الفاعل إن كان في آخره ياء، وذلك مثل "حادي" و"ثاني"، يجوز في يائه الإسكان والفتح، وهو الوجه، وإن لم يكن في آخره ياء فالفتح. وسيبويه يجمع بين تأنيثين في نحو: ثالثة عشرة ثلاث عشرة، وفي نحو: ثالثة ثلاث عشرة وثالثة عشرة في قول من بناهما. [١٣٧]

---

(١٣١) همع الهوامع، ٤٢/١
(١٣٢) همع الهوامع، ٤٢/١
(١٣٣) همع الهوامع، ٦١/١
(١٣٤) همع الهوامع، ١٠٨/١
(١٣٥) همع الهوامع، ١٨٢/١
(١٣٦) همع الهوامع، ٢٣٥/١
(١٣٧) الارتشاف، ٣٧٢/١

٧- نقل الغزني جواز إظهار خبر لا النافية للجنس، ونقل حذفه عند بني تميم.[١٣٨]

٨- نقل عن الأخفش مسألة لم يجزها غيره وهي ضربت زيداً إن ضربت. وقال –أي الأخفش– إنها من تقدير المصدر، وردّ الزجاج عليه.[١٣٩]

٩- نقل الغزني عن الأخفش زعمه القائل بأنهم يقولون: ما رأيته مذ اليوم، ومذ العام، ولا يقولون مذ الشهر ولا مذ الساعة، وهو على غير قياس[١٤٠]

١٠- نقل الغزني عن الأخفش أيضاً أنه لم يجز جلست والسارية وأجاز جاء المبرد والطيالسة[١٤١]

١١- نقل عن قومٍ أنهم أجازوا ما قام إلاّ زيداً، وإذا انتصب ما بعد إلاّ على الاستثناء، فالخلاف في الناصب[١٤٢].

١٢- إذا قلت: قام القوم إلاّ خلا زيداً لم يجز، لأنه لا يجمع بين آلتين من آلات الاستثناء، وقد أَجازوا ما خلا زيداً للفصل، وأجاز الأخفش إلاّ حاشا زيدٍ بالجرّ[١٤٣]

١٣- نقل الغزني أَنَّ بيد تكون بمعنى على، وقد يُبْدَلُ من بائها ميم. ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: أنا أَفصح العرب مَيْدَ أني من قريش[١٤٤]

١٤- إذا قلت: لقيتُ زيداً مصعداً منحدراً، فقد نقل الغزني عن ابن السراج أنك تجعل ما تقدم من الحالين للفاعل الذي هو متقدم وما تأخر للمفعول[١٤٥]

---

(١٣٨) الارتشاف، ١٦٦/٢

(١٣٩) الارتشاف، ٢٠٤/٢، والأشباه والنظائر، ٦٧/٤

(١٤٠) الارتشاف، ٢٤٥/٢

(١٤١) الارتشاف، ٢٨٦/٢

(١٤٢) الارتشاف، ٣٠٠/٢

(١٤٣) الارتشاف، ٣٢٠/٢

(١٤٤) الارتشاف، ٣٢٥/٢

(١٤٥) الارتشاف، ٣٥٩/٢

١٥- نقل الغزني أن الجملة الاسمية قد تخلو من الواو والضمير المثبت الذي يكون محذوفاً. ونقل أيضاً أن المضارع إن كان مثبتاً أو منفياً بلا فسمح دخول الواو فيها أي في الجملة[١٤٦].

١٦- تضعيف الفعل اللازم والمتعدي للتكثير. وقد جاء عنهم العكس. قالوا: مَجَدتُ الإبلُ مخففاً إذا علفتها ملء بطنها، ومجّدتُها -مشدّداً- إذا علفتها نصف بطنها[١٤٧]

١٧- نقل الغزني قول بعضهم أن لكن مع الموجب حرف ابتداء كقوله -تعالى- "لكن الله يشهد بما أنزل إليك"[١٤٨]

١٨- قل الغزني عن المازني والأخفش جواز النصب في المعطوف إذا لم يكن فيه ألف ولام من مثل: يا عمرو وزيداً. والذي رآه الغزني أن حكم المعطوف في هذه الحالة هو حكم ما لو ابتدأت به.[١٤٩]

١٩- لا يصح ترخيم سعود علماً عند سيبويه ولا يصح ترخيم سفرجل علماً أيضاً.[١٥٠]

---

(١٤٦) الارتشاف، ٣٦٧/٢

(١٤٧) الارتشاف، ٥٤/٣

(١٤٨) النساء ١٦٦، وانظر الارتشاف، ٦٤٦/٢

(١٤٩) الارتشاف، ١٣٢/٣

(١٥٠) الارتشاف، ١٦٠/٣

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.
٢- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب: تأليف أَبي حَيَّان الأندلسي. تحقيق وتعليق الدكتور مصطفى أحمد النّماس. الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ سنة ١٩٨٤م، مطبعة النسر الذهبي.
٣- الأشباه والنظائر: تأليف جلال الدين عبدالرحمن السيوطي. تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم. الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ سنة ١٩٨٥م. مؤسسة الرسالة.
٤- بغية الوعاة: تأليف جلال الدين عبدالرحمن السيوطي. تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى سنة ١٣٨٤هـ سنة ١٩٦٤م. مطبعة عيسى البابي الحلبي.
٥- تاريخ النقد العربي: تأليف الدكتور محمد زغلول سلام. دار المعارف بمصر.
٦- حاشية محمد الأمير على مغني اللبيب. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٧- الروض المعطار في خبر الأقطار: تأليف محمد عبدالمنعم الحميري. تحقيق الدكتور إحسان عباس. الطبعة الثانية. مكتبة لبنان ١٩٨٤م,
٨- طبقات الشافعية الكبرى: تأليف أبي نصر عبدالوهاب بن علي السبكي. تحقيق الأستاذين محمود محمد الطناحي وعبدالفتاح الحلو. الطبعة الأولى. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٩- طبقات النحاة واللغويين: تأليف ابن قاضي شهبة الأسدي تحقيق الدكتور محسن غياض. مطبعة النعمان – النجف الأشرف ١٩٧٣-١٩٧٤م.

١٠- ابن العلج وكتابه البسيط: تأليف الدكتور محمد حسن عواد. مجلّة مجمع اللغة العربية الأردني. العدد (٤٧) ١٩٩٤م.

١١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: تأليف حاجي خليفة. دار الفكر للطباعة والنشر.

١٢- معجم المؤلفين: تأليف عمر كحالة. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٣م مؤسسة الرسالة.

١٣- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: تأليف الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي. دار الشعب/ القاهرة.

١٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب وبهامشه حاشية محمد الأمير: تأليف ابن هشام الأنصاري. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٥- هدية العارفين: تأليف إسماعيل باشا البغدادي. استنبول ١٩٥٥م.

١٦- همع الهوامع شرح جمع الجوامع: تأليف جلال الدين عبدالرحمن السيوطي. تصحيح محمد بدر الدين النعساني دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان.

المحتويات

أَخباره: ٥
نسبة كتاب البديع: ٩
قيمة كتاب البديع وصفته ١٣
مختاراته: ١٩
نقوله: ٢٣
المصادر والمراجع ٢٧